• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

قال إن الحكومة تواجه تحديات كبيرة بسبب تقاعسها

كامل العوضي: التعاون بين السلطتين السبيل الوحيد لحل مشاكلنا

أكد مرشح الدائرة الأولى كامل العوضي ان التقاعس الحكومي في حل الكثير من القضايا العالقة جعلها تواجه تحديات كبيرة في المستقبل ولن تكون المرحلة المقبلة سهلة عليها بل ستكون شاقة وصعبة وهذا الامر يتطلب منها ان تتعاون مع المجلس المقبل والذي تقع على عاتقه الكثير من الاعباء التشريعية والرقابية. وقال العوضي ان التحدي الأكبر للمجلس القادم سيكون مراقبة اداء الحكومة وتقديم الاقتراحات بالقوانين التي تصب في مصلحة الكويت والمواطن الكويتي.

وبين العوضي ان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على جميع الاصعدة هو السبيل الوحيد لحل جميع القضايا والانتقال الى مرحلة جديدة للنهوض بالكويت الى ارقى المستويات وتجاوز جميع الازمات التي شهدتها خلال السنوات الماضية لافتا الى ان هناك الكثير من الملفات لاتزال عالقة وتحتاج الى حلول ويجب ان تنجز ويتم الانتهاء منها مثل القوانين الاقتصادية والاسكانية والصحة والتعليم ومواجهة تنامي العمالة المقنعة ومشاكل الازدحام المروري ومشاكل البطالة والتوظيف واشراك القطاع الخاص في حل هذه القضايا. وشدد العوضي على ضرورة ان يكون هناك رصد لأعمال وقرارات المجلس المقبل من قبل المواطنين حتى لا يكون هناك اي تخاذل او تهاون من قبل البرلمان في قضايا المجتمع فإن كان النائب مراقبا لأداء الحكومة فإن الشعب مراقبا لأدائه وعليه ان يستمع الى افكار وطروحات الناخبين بمختلف مستوياتهم وتوجهاتهم وترجمتها الى الواقع من خلال التشريع. وقال ان الناخبين اليوم يرفضون دغدغة المشاعر وينتظرون من نواب المجلس طرح امور عملية قابلة للتطبيق وان تكون مصلحة الكويت العليا فوق كل اعتبار مؤكدا ان على المجلس القادم التقدم باقتراحات بقوانين لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع حالة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على مصدر وحيد للدخل وهو البترول ولابد من إيجاد بدائل اخرى لمصادر الدخل لدعم موازنة الدولة ولتكون قادرة على الايفاء بمتطلبات التنمية واحتياجات المواطنين.

كامل العوضي

التميمي: «المركزي» يحرج الكويت أمام العالم

عبدالله التميمي

هاجم مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي سياسة الجهاز المركزي للبدون في أعقاب تسرب وثيقة موجهة من الجهاز لوزارة الشؤون يدعوها للتضيق على جمعيات النفع العام المتطوعة بالدفاع عن هذه الفئة. وقال إن الوثيقة تمثل دليل ادانة لهذا الجهاز الذي بات يشكل للكويت مصدر حرج أمام المجتمع العالمي. وتساءل التميمي هل الجهاز والقائمون عليه صادقون في المعلومات التي يلصقونها بهذه الفئة؟ وإذا كان الجواب بنعم فلماذا لا يفتحون لهم باب التقاضي أمام القضاء الكويتي النزيه؟، متهما الجهاز بتقديم معلومات غير دقيقة ومضللة للشعب الكويتي والحكومة والقيادة السياسية للبلاد. وأضاف أن طلب الجهاز من الشؤون منع الجمعيات الحقوقية من محاولة اعطاء لقب عديمي الجنسية للبدون أمر غير جائز في كل الاعراف الانسانية، فالدول تفتح أبوابها وتمنح الجنسية لأناس ليسوا من دينها ولا من عرقها ولا حتى من لغتها، والجهاز المركزي يحارب البدون الذين ولدوا وترعرعوا بالكويت هم وآباؤهم بل وأجدادهم وهم كويتيو الولاء والانتماء باليقين والبرهان. وختم التميمي تصريحه قائلا: أشد على أيادي شباب الكويت من الجمعيات والمدافعين عن الإنسانية، وأقول لهم أنتم الثروة الوطنية التي نفخر بها وليس الجهاز المركزي لتعذيب البدون، مناشدا القيادة السياسية حل هذا الجهاز وتخليص سمعة الكويت أمام المحافل الدولية من تصرفات هذا الجهاز الفاشل الذي يقاد ممن اشتهروا بمحاربة البدون منذ أمد بعيد.

أكد أن ما تعرضوا له مخالف شرعاً

الخنفور: الحكومة ملزمة بالشفافية تجاه البدون

شدد النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور على ضرورة ان تبادر الحكومة الى اغلاق ملف قضية غير محددي الجنسية، مطالبا اياها باثبات جديتها لحل هذه المشكلة وان تترجم وعودها بالحل على ارض الواقع. وأضاف ان «الحكومة ملزمة بأن تتعامل بمبدأ الشفافية حيال هذه القضية التي أصبحت مثار انتقاد الكويت في المحافل الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، مشيرا الى ان سياسة الضغط التي انتهجتها طوال السنوات الماضية ثبت فشلها، ما يستدعي ان تنتهج أسلوبا آخر أكثر عدلا وتعطي كل ذي حق حقه».

وشدد على ان الحكومة مطالبة بأن تمنح ابناء فئة غير محددي الجنسية الحقوق التي كفلها الشرع وأقرها الدستور وأن تتخلى عن سياسة الضغط التي انعكست عليها سلبا، مبينا ان تلك السياسة التي تمسكت بها طوال السنوات العشرين الماضية زادت من تعقيد المشكلة وجعلت منها كارثة انسانية أساءت بشكل واضح لسجل الكويت في مجال حقوق الانسان محذرا من استمرار صمت الحكومة عنها. وأوضح الخنفور ان الحكومة ارتكبت في تعاملها مع هذه القضية أخطاء كثيرة وجسيمة حيث تناولتها من شقها الأمني والسياسي متناسية الشق الانساني الذي هو الأهم والأولى، لافتا الى انها فتحت لهم في البداية المجال للعمل والدراسة وألحقت الكثير منهم في سلكي الجيش والشرطة ثم أغلقت في وجوههم فجأة الباب أمام نيل الحقوق الانسانية التي كفلها الشرع والدستور.

وأكد ان ما يتعرض له البدون محرم شرعا كما انه لا يتوافق مطلقا مع تعاليم ديننا الحنيف وشريعتنا الإسلامية السمحاء، محذرا من الاستمرار في انتهاج تلك السياسة الشنيعة ، مطالبا الحكومة التوقف عن أساليب الاكراه المتمثلة في إجبار هؤلاء على استخراج الجوازات المزورة.

سعد الخنفور

دعا إلى التخلص من البيروقراطية والروتين في أجهزة الدولة

عبدالرحمن النصار: الإصلاح الإداري أساس للتنمية

أوضح مرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن النصار أنه لا نجاح لأي خطة من خطط التنمية إلا بتحقيق الإصلاح الإداري في هياكل ومؤسسات الدولة، ويعتمد ذلك على إصدار قرارات سيادية تعمل على وضع وتفعيل الأسس والقواعد الملزمة للأفراد لاتباعها دون النظر إلى أي عوامل أخرى فيها مصالح شخصية أو نفعية، إضافة إلى تفعيل الأدوات الرقابية لضمان سير عملية الإصلاح الإداري بكل حزم، دون الالتفاف على القوانين والنظم. وأشار النصار إلى أن عملية الإصلاح الإداري باتت من الأمور الواجب اتخاذها في الوقت الراهن للتخلص من الطابع البيروقراطي السائد والمعتمد على المحاصصة في التعيين والرجل غير المناسب في المكان غير المناسب، وهو ما خلق فوضى إدارية يستفيد منها أصحاب المصالح الشخصية، إضافة إلى ما أوجده هذا الإهمال الإداري من مشاعر الإحباط السائدة لدى شريحة كبيرة من الموظفين بالدولة وخاصة الشباب، حيث يندر أو ينعدم عندهم الشعور بالثقة في كون الأداء هو المعيار لتحقيق النجاح الوظيفي لا الوساطة والمحاصصة والمحسوبية، وغيرها من الصور السلبية التي لا تليق بالوضع والمكانة الدولية للكويت. وشدد النصار على ضرورة البدء في عملية الإصلاح الإداري وتحديث الأنظمة والهياكل الإدارية وأساليبها وأدوات وتقنيات عملها للتخلص من تلك السلبيات.

عبد الرحمن النصار

استغرب مرشح الدائرة الثالثة

يعقوب الصانع: وزارة الصحة مترهلة وميزانيتها تصل إلى ملياري دينار سنوياً

استغرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع من استمرار تردي الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات والمستوصفات الحكومية على الرغم من اعتماد الميزانيات المالية الكفيلة بتطوير الخدمات الطبية والصحية والعلاجية والوقائية. وطالب الصانع وزارتي الصحة والمالية بإيضاح أسباب تردي الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، وآلية إنفاق الاعتمادات المالية المخصصة لوزارة الصحة بكل شفافية مما يضمن الوصول إلى خدمات صحية أفضل للمواطن الكويتي. وقال الصانع في تصريح صحافي ان ميزانية وزارة الصحة سنويا تصل الى ملياري دينار للإنفاق على القطاع الصحي ورغم ذلك فالوضع الصحي من سيئ إلى أسوأ، فالكوادر الطبية والتمريضية تعاني من نقص وعدم وجود كفاءات والأجهزة محدودة، والسعة الاستيعابية غير قادرة على التماس مع الزيادات المطردة بالتعداد السكاني والمباني متهالكة، والتوسعات لا تكاد تغطي إلا الموجود. وأضاف ان الواقع الذي نجده امامنا يبين مدى الإهمال والتردي في مستوى الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية سواء من حيث عدد الأسرة بالأجنحة العلاجية، أو لعدم كفاءة هيئة التمريض أو لإهمال الأطباء وتقاعسهم، أو لتعطل الأجهزة إلى غير ذلك الكثير من أوجه القصور والإهمال، وكأننا لا نعيش في الكويت ذات الامكانات المالية الضخمة بل نعيش في دولة تعاني الفقر والمرض. واكد الصانع أن عدم اهتمام الدولة ممثلة في الحكومة ووزارة الصحة بالعناية بالصحة العامة للمواطنين ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة يمثل مخالفة دستورية لنص المادة (15) من الدستور.

يعقوب الصانع

عبدالعزيز السمحان: ارتفاع نسبة البطالة مؤشر خطير

عبدالعزيز السمحان

شدد مرشح الدائرة الثالثة عبدالعزيز السمحان على أهمية تقليل نسب البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 6٪ في 2012 بعد أن كانت 3,69٪ في العام 2011، مشيرا إلى أن الحلول المطروحة حاليا لا ترقى إلى حجم التوقعات التي تشير إلى حاجتنا لنحو 600 ألف وظيفة بحلول عام 2025.

وقال السمحان في تصريح إن ارتفاع نسبة البطالة مؤشر خطير على عدم قدرة الدولة على إيجاد آليات واضحة، وتحقيق مشاريع تطويرية، وبناء مصانع عملاقة، واستحداث تخصصات نوعية لضمان توفير العيش الكريم لنسبة باتت اليوم تؤرق جميع الكويتيين وتعزز من فرص ازدياد البطالة. وأشار إلى أن التقارير الاقتصادية تؤكد أن الحكومة لم تقم بإجراءات فاعلة للمواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، حيث يعاني الشباب ما بين الـ 19 والـ 25 من العمر من أزمة نفسية بسبب انخفاض معدلات الإنتاج وتزاحم العمالة واستقدام القطاع الخاص لعمالة رخيصة، في ظل غياب الرؤية الحكومية بشأن هذه المواضيع العالقة.

وأكد السمحان: اننا سنعمل خلال المرحلة المقبلة على وضع تصور لدعم قطاع التعليم وتوفير فرص العمل لجميع الخريجين، من خلال دعم المشروعات الشبابية والقطاع الخاص ومنح العاملين فيه مزايا القطاع العام، لتخفيف الضغط عن «العام» وفتح الباب أمام المنافسة الشريفة بين القطاعين.

وأشار الى أن الدول المتقدمة تعمل على تحقيق نوع من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والمناهج الدراسية، حيث يقوم بعض المشرفين في بعض الشركات بتدريب الطلبة على المهارات المطلوبة ما يوفر لهم فرص عمل بعد التخرج مباشرة، مع مراعاة الكفاءة والإبداع والفكر التطويري. وذكر السمحان أن عدم الاعتماد على الصناعة كحل أساسي لانتشال واقع البطالة خطيئة كبرى في تاريخ الكويت، فالصناعة الثقيلة هي مصدر أساسي من مصادر التنمية وهي القادرة على تشغيل مئات العاطلين عن العمل، إلى جانب تطبيق سياستي الإحلال والتكويت وعدم استقدام العمالة إلا في إطار الضرورة.

لابد أن يسايرها إقرار التشريعات الاقتصادية اللازمة

المضف: إيجاد موارد جديدة للدخل الوطني

أكد مرشح الدائرة الأولى سامي المضف انه حان الوقت لتفعيل الأدوات اللازمة لعملية الإصلاح الاقتصادي، وتنفيذ الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، موضحا ان عملية الاصلاح الاقتصادي لا يمكن ان تتم بحال من الأحوال دون السعي نحو ايجاد وتفعيل وتنمية موارد جديدة للدخل القومي، معتبرا ذلك ضمانا لتحقيق اي تنمية اقتصادية تتسم بالاستمرارية والاستقرار.

واوضح المضف ان عملية تنويع مصادر الدخل الوطني لابد ان يسايرها إقرار التشريعات الاقتصادية اللازمة ومتطلبات خطة التنمية، والدفع نحو تحفيز عمليات الاستثمار دون اقتصارها على فئة معينة، ودعم المشروعات الوطنية على مختلف مستوياتها. واشار المضف إلى ان خلق كيان اقتصادي وطني قوي يتيح الفرص كاملة نحو دعم محدودي الدخل والمتقاعدين وضمان توافر جميع متطلبات الحياة الكريمة لكل مواطن، ومراجعة منظومة الرواتب ومعالجة الخلل الواضح في التفاوت الكبير بين ثبات الرواتب والزيادة المستمرة في غلاء الاسعار.

وتابع المضف أن تنمية الاقتصاد الوطني تعمل اضافة الى ما سبق على حل مشكلات كبيرة يعاني منها كثير من أبناء المجتمع الكويتي على اختلاف أطيافهم، ومنها: مشكلة البطالة التي اصبحت تمثل خطرا وتهديدا واضحا وتحديا كبيرا لابد من مواجهته.

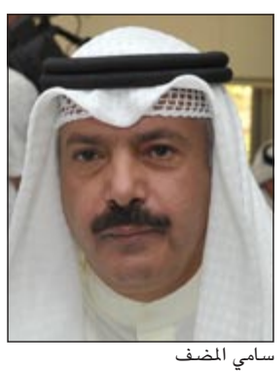
سامي المضف

قال إنه مر بالكثير من الأزمات في المرحلة الأخيرة

باسل الجاسر: تطوير القطاع النفطي ضرورة ملحة

دعا مرشح الدائرة الثالثة باسل الجاسر إلى تطوير القطاع النفطي وذلك بعد التغيرات الأخيرة التي حدثت على مستوى قياداته المختلفة.

وذكر الجاسر في تصريح أن القطاع النفطي مر بالكثير من الأزمات والمطبات خلال المرحلة الأخيرة، إلا أن قضية «الداو» كانت هي الحلقة الأخيرة في ملف التجاوزات والفساد في هذا القطاع المهم في البلاد.

وقال إن القطاع النفطي يعتبر شريان الحياة في البلاد باعتباره المورد الأول للكويت وأهلها، لذلك ينبغي على المسؤولين في الحكومة والقيادات الجديدة إعطاؤه الاهتمام الأكبر من خلال الاستفادة من الشباب العاطل عن العمل بتأهيله للعمل في هذا القطاع، خصوصا أنه يستوعب أعدادا كبيرة منهم ولأنه ملكهم وأجيالهم المقبلة ولا يجوز تركه على ما هو عليه دون تطوير أو اهتمام. واضاف الجاسر أن المسؤولية تقع حاليا على جامعة الكويت والتعليم التطبيقي والتدريب لفتح شعب جديدة تعنى بشؤون النفط والتكرير ولإعطاء المجال للشباب الخريجين لدخول هذه الشعب للعمل فورا بعد تخرجهم بقطاعات النفط المختلفة من أجل المحافظة على ثروة بلدهم، مشددا على ضرورة ألا يتم توزيع الثروة من خلال الاستعانة بشركات تأتي بعمالة وافدة لا تعرف كيف تعمل ومن أجل تنويع وتنفيع البعض رغم أن الشباب الكويتي لا يجد عملا. وتمنى الجاسر الاهتمام بصيانة مواقع استخراج النفط والأنابيب التي تقوم بنقل النفط من الحقول إلى موانئ التصدير والتي انتهى عمر بعضها الافتراضي منذ سنوات عديدة ماضية.

وأبدى الجاسر تعجبه من تراجع الشركات النفطية عن الاستثمار في إنتاج مشتقات النفط والذي يفوق سعر بعضها أسعار النفط، متمنيا من المسؤولين الجدد أن يعودوا بهذا القطاع إلى الريادة التي كنا عليها سابقا من خلال الحزم في عدم العبث بمصدر دخل الكويت الأول، والعمل على جلب الشباب الكويتي للعمل في هذا القطاع الذي نحن جميعا مؤتمنون عليه.

باسل الجاسر

المسيلم: «صندوق الأسرة» لم يحل مشكلة القروض

أكد مرشح الدائرة الرابعة محمد المسيلم أن مشكلة القروض الشخصية وتداعياتها وتداعيات فوائدها لاتزال مستمرة منذ أكثر من 8 سنوات، وأن قانون «صندوق الأسرة» الذي أقره المجلس الماضي كان سيحل جزءا من المشكلة ولكن حدث تلاعب باللائحة التنفيذية حرم أكثر من 100 ألف مقترض من الانضمام الى صندوق الأسرة والدخول تحت مظلته.

وأوضح المسيلم ان القانون وكما اقره مجلس الأمة كان وفي مادته الأولى يتيح لمن اعاد جدولة قرضه الاستفادة من صندوق الأسرة، وصندوق الأسرة اقر بقانون عبر مجلس الأمة، ونشر في الجريدة الرسمية، ولكن وزير المالية للأسف تلاعب باللائحة التنفيذية للقانون، وهي اللائحة التي بدأت البنوك العمل بموجبها لحل مشكلة المقترضين لما قبل 2008، وخلت تلك اللائحة من جملة «حتى من اعاد جدولة قرضه» وبذلك يكون وزير المالية وعبر هذه اللائحة التنفيذية قد حرم اكثر من 100 ألف مقترض من الدخول تحت مظلة القانون الذي وضع من اجلهم. واستغرب المسيلم صمت أعضاء المجلس السابق عن إثارته عندما كانوا اعضاء، وقال حتى الحكومة صمتت عن هذا الخطأ والتجاوز في إسقاط اكثر من 100 ألف مقترض من حساباتها والذين شملهم القانون.

محمد المسيلم

فرز المطيري: ضرورة حماية المال العام

طالب مرشح الدائرة الرابعة فرز المطيري بإنصاف المرأة في شتى المجالات التنموية، وأعطائها حقها كاملا غير منقوص عبر جميع الخدمات المتاحة لها.

وقال المطيري في تصريح ان المرأة الكويتية اخت الرجال ووقفت مع اخيها في معظم الظروف واثبتت انها اهلا لذلك، مؤكدا ان هناك قيادات نسائيه كثيرة ملأت الاماكن الشاغرة القيادية في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص.

من جهة اخرى، شدد المطيري على ضرورة حماية المال العام الدفاع عنه، مطالبا النواب القادمون في المجلس القادم بدعم افكار وآراء النواب الشرفاء السابقين الذين دافعوا عن المال العام طوال فتراتهم السابقة في مجلس الامة.

وبين ان هناك شبهات عديدة في سرقات المال العام ولابد من التصدي لهذه الفئة وفضح امرهم امام الرأي العام، متمنيا ان يحذو الاعضاء القادمون حذو الاعضاء السابقين في حماية المال العام والدفاع عنه.

فرز المطيري